

المحور السابع: تطور الجهود الدولية والإقليمية في مكافحة الفساد:

ازداد الاهتمام الدولي بالفساد والمشكلات الناجمة عنه في العقد الأخير من القرن العشرين على نحو لم يكن معهودا من قبل، و يرجع هذا الاهتمام المتزايد بتقدير كثير من الباحثين إلى تعاظم الآثار السلبية للفساد على مختلف جوانب التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية السياسية وحتى البيئية، و قد بذلت العديد من المنظمات و الهيئات الدولية جهودا كبيرة و معتبرة في محاربة هذه الظاهرة، و في الوقت ذاته حاولت تحقيق الشروط السياسية (توفير الحكم الراشد) للتنمية المستدامة على الصعيد الدولي، و سنحاول إبراز جهود بعض من هذه المنظمات الدولية في هذا المجال.

1- هيئة الأمم المتحدة:

نظرا لمعاناة بعض الدول خاصة دول العالم الثالث من نتائج الفساد وما أحدثه من أثار على الدول والمجتمعات وإرتباطه بكل أنواع الجرائم خاصة منها المالية والإدارية ، وبغية وضع حد لهذا الأثر ظهرت الحاجة إلى التعاون الدولي لمكافحة الظاهرة فأقرت الأمم المتحدة ميثاقا أطلق عليه إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اعتمد من قبل الجمعية العامة في 2003/10/31 ودخل حيز التنفيذ في 2005/12/14 ويشمل 71 مادة تلزم الدول الأعضاء بضرورة إجراء تعديلات واسعة تمس مختلف التشريعات والأجهزة الإدارية والمالية والقضائية تهدف أساسا إلى مكافحة الظاهرة وردع المفسدين وإلزام الدول بالتعاون الدولي في هذا المجال، وتوفير وسائل الكشف عن المفسدين وتسهيل إسترداد الأموال المنهوبة وحماية الشهود والضحايا والخبراء، كل هذه التدابير رامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته خاصة في دول العالم الثالث أين تنعدم أو تقل الشفافية والديمقراطية في التسيير.

2- منظمة الشفافية الدولية

هي أكبر منظمة غير حكومية تعنى بقضايا الفساد وتجتهد في مكافحته والوقاية منه مقرها برلين بألمانيا مختصة في مجال إعداد الدراسات والإحصائيات والجداول الخاصة بترتيب الدول من حيث إنتشار الفساد وهي ممثلة في أغلب دول العالم ، ففي الجزائر ممثلة بالجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، ترى هذه المنظمة أنه لا يمكن مكافحة الفساد إلا من خلال إعداد تقارير تفصح الجهات التي تمارسه سرا وعلانية لزيادة الوعي العالمي بمخاطر الفساد وإعداد دراسات ميدانية متعلقة بالفساد في قطاعات حيوية كالصحة ، التربية ، التعليم، القضاء...إلخ، وعقد ندوات لمناقشة الظاهرة وإقتراح الحلول المناسبة لها ووضع خطط طويلة المدى لتأسيس ثقافة إجتماعية وخلق إرادة سياسية تكافح الفساد.

وتعتمد المنظمة في تقييمها للدول على مؤشر إدراك الفساد حيث ترتب الدول وفق تنقيط من 1-100 وكلما كانت النقطة قريبة من 100 فالدولة مدركة للفساد (أقل فسادا) وكلما اقترب المؤشر نحو 1 فالدولة أكثر فسادا، وتحتل دول مثل السويد والدانمارك المراتب الأولى في إدراك الفساد (أقل فسادا) في حين تتذيل الصومال جداول منظمة الشفافية الدولية منذ نشأتها.

3- صندوق النقد الدولي FMI :

هو أكبر مؤسسة نقدية على المستوى العالمي تقدم إعانات نقدية وفنية للدول الأعضاء، مشترطة حسن التدبير في تلك الإعانات والقروض، ملزمة الدول المستفيدة من التمتع برشادة إقتصادية وسياسية خاصة إعتمادها على الديمقراطية في إتخاذ القرارات السياسية والإقتصادية ، بل يمكن للصندوق أن يتدخل في تحديد أولويات الإنفاق كما حدث في الجزائر في سنوات التسعينيات من القرن الماضي .

4- الجهود العربية لمكافحة الفساد :

تعددت أوجه محاربة الفساد من قبل الدول العربية وتم إبرام مجموعة من الإتفاقيات في إطار جامعة الدول العربية وإصدار التشريعات الوطنية في مجال مكافحة الجريمة وتعزيز النزاهة وتنمية القدرات الوطنية على منع وقمع أفعال الفساد وأثارها، وأنشأت الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد لإحداث مزيد من التقدم نحو تعزيز الشفافية وجهود التنمية، وتعتبر الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد أن الأفعال التالية مجرمة كجرائم الفساد :

- كافة أفعال المتاجرة بالوظائف في مجال الموظفين العموميين .

- إختلاس الممتلكات والإستيلاء عليها .

- الإثراء غير المشروع

- الرشوة في القطاع العام والخاص .

- إختلاس أملاك القطاع الخاص .

- غسل العوائد الإجرامية .